«فتح»: المنظمة تقلب الحقائق وتتخذ سكان القطاع رهائن

«حماس»: انتحاريان فجرا نفسيهما في نقاط الشرطة بغزة

المتحدث باسم وزارة الداخلية في غزة إياد البزم

متظاهرون من فلسطين

■ «البرلماني العربي» يدين حذف الخارجية الأمريكية لاسم فلسطين
■ نتنياهو يسعى لاستعطاف دول وحكومات لدعمه قبيل الانتخابات
■ قوات إسرائيلية تعتقل 20 فلسطينياً في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أكدت وزارة داخلية حركة حماس، في قطاع غزة، الأربعاء، أن انتحاريين اثنين، كانا وراء التفجيرين الذين استهدفا حاجزين أمنيين في غزة، وأسفرا عن مقتل 3 من شرطة حماس، الثلاثاء.

وقال المتحدث باسم الوزارة في غزة إياد البزم، إن «انتحاريين فجرا نفسيهما في حاجزي الشرطة بغزة الليلة الماضية، وتعرفنا على هويتهما، وتواصل التحقيق لمعرفة الجهات التي تقف خلفهما».

وأضاف في تصريحات لفضائية «الأقصى» التابعة لحماس، «هناك تقدم كبير في التحقيقات الخاصة بالتفجير وتعرفنا على المنفذين، وتواصل العمل على الملف».

وكانت وزارة الداخلية التابعة لحركة حماس، قد أعلنت فجر اليوم، أن 3 من عناصر شرطة المرور التابعين لها، قتلوا في انفجارين وقعا بنقاط أمنية جنوب وغرب مدينة غزة.

من جهة أخرى اتهمت حركة فتح، الأربعاء، حماس التي تسيطر على قطاع غزة بالعمل على قلب الحقائق بعد اتهام المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم، جهاز المخابرات الفلسطيني بالوقوف وراء تفجيري غزة مساء الثلاثاء، الذين أسفرا عن مقتل 3 من عناصر شرطة حماس.

وقال رئيس المكتب الإعلامي في مفوضية التعبئة والتنظيم لحركة فتح، منير الجاغوب، إن «قيادة حماس لن تتوقف عن الانحدار إلى حضيض مستنقع الكذب، وقلب الحقائق والتضليل، التي أدمنت استخدامها في تعاملها مع الواقع المأساوي الذي أوصلت إليه قطاع غزة وأهله الصابرين، والذين تستخدمهم ميليشياتها رهائن تقايض العالم بأرواحهم وأرزاقهم، لضمان استقرار سيطرتها واستمرار انقلابها» على حد وصفه.

وأضاف الجاغوب، رداً على اتهامات حركة حماس لمخابرات السلطة الفلسطينية بتدبير الحادث، أن «ظهور هذا النوع من الإرهاب يهدد أمن وحياة أهلنا في غزة، ويضيف سببا آخر لمعاناتهم تحت حكم حماس».

وتابع «استخدمت حماس نفس هذا النوع من الأعمال الإجرامية ضد عناصر السلطة وكوادرها وقادتها، قبل وأثناء وبعد انقلابها الأسود في 2007، وهي الآن تكتوي بنار الإرهاب، وتدفع ثمن تغاضيها عن وجود، ورعاية بعض التيارات التكفيرية الإرهابية في قطاع غزة».

وأضاف الجاغوب، أن «تحميل حماس مسؤولية الاعتداء التفجيري لجهاز المخابرات الفلسطينية ورئيسه اللواء ماجد فرج، يدل على إفلاس قيادتها، وارتباكها وفقدانها للجرأة الكافية لتسمية المخطط والمنفذ الحقيقي لهذا العمل الإرهابي».

ويُذكر أن المتحدث باسم حماس فوزي برهوم، اتهم جهاز المخابرات العامة الفلسطيني، بتدبير انفجاري أمس الثلاثاء في مدينة غزة.

وقال برهوم في تغريدة على تويتر، إن «كل محاولات إثارة الفوضى في غزة، وراءها جهاز مخابرات السلطة الفلسطينية، التابع لماجد فرج»، متهما الجهاز بالعمل لصالح أجهزة الأمن الإسرائيلية.

وفي أعقاب الانفجارين، أعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة الاستنفار، وأخلت عددا من مقراتها، ونشرت عشرات الحواجز على الطرق الرئيسية في القطاع.

من جانب آخر دان الاتحاد البرلماني العربي خطوة الخارجية الأمريكية بحذف اسم فلسطين المحتلة، من قائمة تعريف المناطق في الشرق الأوسط، مؤكدا أنها تكرس مدى انحياز الإدارة الأمريكية للمحتل وتخليها عن دورها كوسيط للسلام.

وقال رئيس الاتحاد، رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة في بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي أمس الخميس، إن «الاتحاد وإذ يدين هذه الخطوة، ليؤكد أنها تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، مثلما تشكل تحيزاً واضحاً للمحتل الذي يمعن في إرهابه واستيطانه في الأراضي الفلسطينية، وعلى من أصدرها الإدراك بأنها لن تؤثر على عزيمة الشعب الفلسطيني، وصموده ونضاله العادل، لتحقيق استقلاله واستكمال بناء دولته».

واعتبر أن «تلك الخطوة بمثابة الضوء الأخضر للقوات الاحتلال الإسرائيلي، لتنفيذ المزيد من عمليات التهجير، وهدم المنازل، وطمس ملامح فلسطين التاريخية، خصوصا فيما يتعلق بالقدس وجوارها».

وحذر الاتحاد من «مغبة هكذا خطوات بمبادئ القانون الدولي، ومقررات الشرعية الدولية، فدولة فلسطين تعترف بها 140 دولة في العالم، وهي عضو في أكثر من 150 منظمة دولية، ولديها اتفاقيات ثنائية مع معظم دول العالم، وهذه حقائق لا يمكن لأي قرار أمريكي، أو إسرائيلي تغييرها أو إنكارها».

وجدد التأكيد على «محورية القضية الفلسطينية، وقدسها الشريف بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، والعالم أجمع، فدولة فلسطين، ستبقى بوصلة العرب والمسلمين، ومنارة النضال حتى استعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، معربا عن وقوف الاتحاد البرلماني العربي الكامل لدولة فلسطين العربية، اسما وأرضا وشعبا».

وطالب الطراونة في ختام بيان الاتحاد، «مجلس الأمن الدولي، بصفته الهيئة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلام الدوليين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، بتحمّل مسؤولياته، واتخاذ موقف حازم وصريح لرفض وإدانة هذا القرار، الذي لن يكون له أي أثر واقعي أو قانوني، سوى إشعال المنطقة برمتها، بما فيها دولة الاحتلال وإغراقها في مزيد من الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار».

من ناحية أخرى قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس الخميس، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «على استعداد لتسخير جميع الإمكانيات المتاحة وغير المتاحة، وعلى استعداد أن يدفع غيره جميع الأثمان المطلوبة لقاء بقائه على رأس الهرم السياسي في إسرائيل».

وأشار البيان، وفقًا لما أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، إلى أنه «ليس مستغربا إذا ما حاول نتنياهو استدراج آخرين بخطوات مماثلة، أو استعطاف دول وحكومات لدعمه قبيل الانتخابات، أو الدخول في مغامرة خطيرة، قد يدفع الفلسطينيون فيها الثمن الأكبر».

ونوهت الوزارة إلى ضرورة توخي الحذر والترقب والجاهزية لاتخاذ ما يلزم من خطوات وقائية لصالح حماية الأرض والانسان والمشروع الوطني.

وتطرّقت إلى ما يجرى حاليا من تحركات وقرارات وزيارات ترتبط بإسرائيل، ولكنها لا تنسجم والسياق القائم الدولي والإقليمي، مؤكدة أن كل ما يجري يصب لصالح ضمان نجاح نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة.

وتابع البيان «زيارة نتنياهو الخاطفة إلى أوكرانيا، أو زيارته المرتقبة إلى الهند، أو إعلان غرينبلات عن تأجيل طرح «صفقة القرن» الأمريكية إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية».

من جهة أخرى أفاد تقرير إخباري إسرائيلي أمس الخميس بأن قوات إسرائيلية اعتقلت الليلة الماضية 20 فلسطينيا بالضفة الغربية.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلي أنه «يشتبه في ضلوع المعتقلين في نشاطات إرهابية، وإرهابية شعبية، وأعمال شغب عنيفة ضد المدنيين وقوات الأمن».

ولم تذكر الهيئة ما إذا كان لأي من الموقوفين انتماءات تنظيمية.

وتعتقل إسرائيل، بصورة شبه يومية، فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن، للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

إطلاق سراح أردنيين مختطفين في جنوب أفريقيا

عمان - «وكالات»: أعلن الأردن أن مواطنيه الاثنين، اللذين اختطفا في جنوب إفريقيا، في 17 أغسطس الجاري، تم إطلاح سراحهما صباح أمس الخميس.

وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية السفير سفيان القضاة، أن «مركز عمليات الوزارة والسفارة الأردنية في بريتوريا عاصمة جنوب إفريقيا، وبالتنسيق مع الأجهزة المختصة في الأردن، تابعت الحادث عن كثب منذ بدايته مع السلطات المحلية هناك، وأنه تم إطلاق سراحهما هذا الصباح وأنهما الآن مع ذويهم».

وقال القضاة إن السفارة الأردنية في بروتوريا، تابعت عملية إطلاق سراحهما طوال ليلة أمس، وأن السفير الأردني في بروتوريا إبراهيم العواودة، أكد أن المختطفين (أب وابنه) قد أصبحا الآن مع ذويهم.

وشكر القضاة «السلطات المحلية في جنوب افريقيا وسفير جنوب افريقيا في الأردن لما أبدوه من تعاون في هذه القضية».

إسبانيا تعتقل مغربياً بتهمة التعاون مع «داعش»

مدريد - «وكالات»: اعتقلت الشرطة الإسبانية في مدينة الكانتي، رجلاً مغربيا بتهمة التعاون المحتمل مع تنظيم داعش.

وجاء اعتقال الشخص الذي يعتقد أنه عضو في الجهاز الخارجي للتنظيم، بموجب مذكرة توقيف وتسليم صادرة بواسطة ألمانيا، بحسب بيان صادر عن الشرطة الإسبانية.

وفر المشتبه به البالغ من العمر 25 عاماً من ألمانيا في عام 2017 بعد تفكيك السلطات الألمانية لتشكيل متخصص في تزوير مستندات وتقديم الدعم اللوجيستي لداعش.

وكان المتطرف المعروف اختصاراً بـ«إي إم ايه»، دخل إسبانيا بشكل غير شرعي وكان يستهدف البقاء بشكل دائم بها، لذا اتخذ تدابير أمنية عديدة، لكن في النهاية وقع في قبضة الشرطة.

وينسب إلى المشتبه به عدة جرائم منها تزوير وثائق والتهرب الضريبي والاحتيال.

عناصر من الأمن الإسباني

وبدأت التحقيقات بهذا الخصوص في 2016 عندما كانت عناصر الشرطة الإسبانية تتبع الر تشكيل تابع للجهاز الخارجي بالتنظيم الإرهابي كان يعمل في أوروبا بهدف تجنيد أعضاء جدد والتخطيط لشن عمليات في هذه القارة.

وفي تلك العملية، تم تحديد هوية 3 أشخاص أعضاء في التشكيل الذي كان يعمل من ألمانيا ويقدم الدعم اللوجيستي والوثائق المزيفة لإرهابيين آخرين من أجل تسهيل تنقلاتهم في أوروبا.

واعتقلت الشرطة الألمانية اثنين من هؤلاء الثلاثة فيما فر «إي إم ايه» وتنقل بين عدة دول حتى انتهى به المطاف في إسبانيا.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت اعتقالات في فرنسا وألمانيا والمغرب على صلة بهذا التشكيل.

رغم تحذيرات واشنطن.. انطلاق معرض دمشق الدولي بمشاركة 38 دولة

سوريا: قوات النظام تسيطر على المزيد من المناطق في إدلب

عناصر من قوات النظام السوري

دمشق - «وكالات»: أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الخميس، بأن القوات الحكومية تمكنت من السيطرة على المزيد من البلدات والمزارع بريفي خان شيخون ومعرة النعمان، في محافظة إدلب شمال غربي سوريا.

وأضاف المصدر أن قوات النظام والمسلحين الموالين لها تمكنوا من السيطرة على مناطق جديدة شرق معرة النعمان، شملت قرية الزرزور والتمانعة وسكيات وتل العبر وغيرها.

في غضون ذلك، تشهد محاور في ريفي معرة النعمان الشرقي والجنوبي اشتباكات عنيفة متواصلة بين المجموعات المسلحة من جهة، وقوات النظام والمسلحين الموالين لها بدعم روسي من جهة أخرى.

ويأتي التصعيد رغم اللقاء الذي عُقد في وقت سابق الأسبوع الجاري بين الرئيسين، الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، في مسعى لإنقاذ اتفاق كان تم التوصل إليه بينهما من أجل «خفض التصعيد» في إدلب.

من ناحية أخرى دعا رئيس الحكومة السورية عماد خميس رجال الأعمال للاستثمار في بلاده التي تزخر بفرص استثمارية مغرية خلال افتتاح فعاليات معرض دمشق الدولي مساء الأربعاء.

وقال خميس، في افتتاح فعاليات معرض دمشق الدولي في 61 تحت شعار «من دمشق.. إلى العالم» بمشاركة 38 دولة عربية وأجنبية: «سوريا ترحب بكل مشروع للتعاون الإقتصادي ثنائيا كان أم جماعيا، خاصة أنها تتحضر لمرحلة إعادة الإعمار والبناء بفرص استثمارية مغرية تدعمها جهود حكومية مكثفة».

وأكد رئيس الحكومة السورية أن العقوبات الاقتصادية الخارجية التي وصفها «بالظالمة» على بلاده «ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية».

وبعد 9 عوام من حرب شرسة وقاسية تفخر الحكومة بتضحيات قواتها المسلحة وانتصاراتها المجيدة التي بفضلها حرر تراب معظم مناطق البلاد من الإرهاب».

واستعرض خميس ما تعرضت له المناطق السورية من تدمير في البنى التحتية، والخدمية من معامل ومشاف ومحطات وقود وسكك حديدية، وأشار إلى تنفيذ الحكومة السورية مئات المشاريع التنموية في المحافظات، وإعادة هيكلة دور مؤسسات الدولة بما يصون ويرسخ انتصارات القوات المسلحة.

وكانت أمريكا هددت بفرض عقوبات على المشاركين في المعرض، ونشرت السفارة الأمريكية في دمشق عبر حسابها الرسمي عبر فيس بوك في 23 أغسطس الجاري، بيانا قالت فيه إن «مشاركة الشركات التجارية والأفراد في معرض دمشق الدولي وتعاملهم مع النظام السوري قد تعرضهم لعقوبات أمريكية».

وجاء في البيان « الولايات المتحدة لا تشجع على الإطلاق الشركات التجارية أو الأفراد على المشاركة في معرض دمشق التجاري الدولي، فنظام الأسد يواصل استخدام موارده المالية لتنفيذ هجمات شريرة ضد الشعب السوري».